دراسة حول تحسين أنشطة الصيد البحري

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ سبتمبر 2014.
الهيكل المنفذ	▪ الأطراف الإيطالية.
الهيكل المستفيد	▪ ديوان تنمية الجنوب.
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز، ...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	

دراسة استراتيجية	
دراسة قطاعية	X
بحث	
وثيقة عمل/ تقرير	

أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ تحليل قطاع الصيد البحري في ولايتي قابس ومدنين. ▪ استراتيجيات التدخل الوطنية والدولية لاهتمامات قطاع الصيد البحري.

الملخص

أهم عناصر التشخيص

1. البيانات الديمغرافية؛
2. المؤشرات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لولايتي قابس ومدنين؛
3. الأنشطة الاقتصادية غير الصيد البحري؛
4. أنشطة الصيد البحري في منطقة الدراسة؛
5. الاستراتيجيات المختلفة للتدخلات الوطنية والدولية إزاء اهتمامات قطاع صيد البحري؛
6. المسح الميداني وتحليل النتائج؛
7. الاهتمامات الرئيسية للسكان الناشطين في قطاع صيد البحري؛
8. التحديات الرئيسية في وضع خطة عمل للصيد المستدام.

أهم الاستنتاجات

تتمحور نتائج هذا التشخيص حول ثلاثة أبعاد اجتماعية – اقتصادية، بيئية، والحوكمة:

- البعد الاجتماعي –الاقتصادي: هو البعد الأكثر أهمية إذا كان تأثير هذه المبادرة قابلا للقيس مباشرة على مجتمعات الصيادين.

- البعد البيئي: هذا البعد مهم نظرا لما شهدته موارد الصيد الساحلي، من تأثير سلبي للوحدات الصناعية (المجمع الكيميائي في قابس ...) والصيد العشوائي لعقود من الزمن.
- البعد المتعلق بالحوكمة: أهمية البعد المتعلق بالحوكمة، سواء من خلال الصعوبات التي تنتج عن التخلي عنه أو عن طريق التقدم الذي أحرزه عند اخذه بعين الاعتبار.

أهم التوصيات (المقترحات، ..)

- تتجلى الإجراءات ذات الأولوية بالنسبة للبعد البيئي من خلال تطبيق سياسة صارمة لحماية ومراقبة الموارد بما في ذلك إجراء إصلاح شامل لخطط التصرف والمراقبة الراهنة؛
- أولوية إدراج هذه الإجراءات في استراتيجيات التنمية والمخططات السنوية، لكل مبادرة تنموية لضمان استدامتها؛
- يجب أن يتماشى كل نشاط مقترح مع التوجهات الاستراتيجية وبما يتوافق مع المشاريع الوطنية والدولية الأخرى؛
- فيما يخص البعد المتعلق بالحوكمة يجب الاخذ بعين الاعتبار الديناميكية الجديدة لقطاع الصيد البحري بعد التوجه نحو اللاّمركزية واخذ القرار على الصعيد المحلي.
- يجب ترسيخ الهياكل المهنية المحلية بطريقة فاعلة بالقرب من الفئات المستهدفة (الصيادين) ودعم قدراتها من خلال تشريك سلطة الاشراف المتمثلة في المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية؛
- تمكين الإدارات والمؤسسات المحلية من تلبية احتياجات القطاع بشكل أفضل وبطريقة أسرع وأكثر نجاعة.

ملاحظات أخرى